الفصل الرابع

الدول الاشتراكية والقدس

عطا السيد فتوح الشعراوي

يلحظ المتابع للقضية الفلسطينية دون عناء التأثير الكبير للمتغيِّر الدولي عليها، في مختلف مراحل تطورها، للدرجة التي يمكن معها القول بأنها ربما تكون انعكاسًا للعلاقات الدولية.

اللافت، أيضًا، أن موازين القوى الدولية كانت، ولا تزال، تصب في صالح إسرائيل، حيث أسهمت في قيامها، والحفاظ على بقائها، ونموها، وتوسعها، كي تكون إحدى الأدوات الرئيسية لحماية المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، المتحكمة، والمؤثِّرة، في مسار العلاقات الدولية. فمنذ بداية القرن التاسع عشر، والذي شهد البداية الحقيقية للمسألة اليهودية، حدث التلاقي بين أهداف الحركة الصهيونية، ومصالح الدول الاستعمارية، آنذاك، وعلى رأسها بريطانيا، التي ورثت الدولة العثمانية، في فلسطين، وعملت على إبعاد المسألة اليهودية عن دولها، ومجتمعاتها، وكانت فلسطين هي الأرض التي تم اختيارها لتقوم عليها الدولة الصهيونية، وجاء «وعد بلفور» ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧ ليصبغ إرادة دولية على هذا الاختيار، الذي تأكد بوضع فلسطين تحت نظام الانتداب البريطاني. وفي ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨ أصدرت الأمم المتحدة، وبفعل موازين القوى الدولية، أيضًا، وفي سابقة هي الأولى من نوعها، قرارها الشهير رقم ١٨١، الذي أقر تقسيم فلسطين وسمح بقيام «إسرائيل» على ما نسبته نحو ٥٥٪ من مساحتها.

أسهم النظام الدولي، وتغيراته، في عدم التوصل إلى حل لقضية «القدس»، التي مثلت، ولا تزال، واحدة من أهم معضلات عملية التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، رغم أنها كانت حاضرة في كل الصيغ، والأطروحات الخاصة بالتسوية، منذ ما قبل قيام إسرائيل إلى الآن.

بالرغم من أنها كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل، منذ قيامها عام ١٩٤٨، وأيدت وجود وطن

قومي لليهود، فإن «الاتحاد السوفييتي» (السابق)، والدول الاشتراكية الأخرى كان لها موقف مميَّز، مؤيد للحقوق الفلسطينية، تجلى في بيان صادر عن الكرملين، على لسان الزعيم السوفييتي الراحل، ليونيد بريجنيف، في عام ١٩٨٢، أعلن فيه أن للفلسطينيين الحق الكامل في الأرض وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، وظل هذا الموقف ثابتًا، دون تغيير، أو تعديل، حتى انهيار الكتلة الشرقية، وانتهاء العهد السوفييتي.

ونعرض هنا لمواقف الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، من قضية القدس، عبر المراحل المختلفة من تطور القضية الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الدول الاشتراكية وقيام دولة إسرائيل.

ثانيًا: فترة الحرب الباردة (١٩٤٨ـ ١٩٩١).

ثالثًا: منذ نهاية الحرب الباردة إلى الآن.

أولًا: الدول الاشتراكية وقيام دولة إسرائيل

استفادت الحركة الصهيونية من توازن القوى في الساحة العالمية، إبان سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، في إطار ما جرى وضعه من مخططات، تهدف إلى تنفيذ إستراتيجيتهم المعروفة، وخاصة استقطاب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والحيلولة دون «إذابة» اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها منذ القدم. كان الاتحاد السوفييتي هدفًا رئيسيًّا، خاصة أنه كان يتخذ موقفًا مناهضًا لتوجهاتهم، وأقام العديد من العراقيل على طريق انتشار الأفكار الصهيونية، ومحاولات تشجيع الهجرة إلى فلسطين[١].

برغم معاداة الاتحاد السوفييتي للصهيونية، بشكل منهجي، فقد نجحت المحاولات الصهيونية في تحقيق أهدافها، حيث شهدت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل تحسنًا كبيرًا خلال الفترة الأكثر مصيرية في تاريخ القضية الفلسطينية برمتها، أي في النصف الثاني من العام ١٩٤٧، وحتى أواخر العام ١٩٤٨، وذلك إبان قيادة جوزيف ستالين للحزب الشيوعي السوفييتي في حكم البلاد، وكانت النتيجة هي إسهام «الدولة الاشتراكية العظمى» في إقامة دولة إسرائيل، حين وافقت على قرار التقسيم.

كانت هناك دوافع عدة لهذا الموقف السوفييتي المؤيد لقرار تقسيم فلسطين، منها: رغبة موسكو في أن يكون لها دور في الشرق الأوسط، تقويض الوجود البريطاني، توتير العلاقة بين لندن وواشنطن، كما أنها ربما رأت في هجرة اليهود إلى إسرائيل حلًّا لمشاكل سوفييتية داخلية، نشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، على خلفية عودة اللاجئين اليهود إلى أماكن إقامتهم الأصلية، كما رأوا في هذه الهجرة وسيلة لزعزعة سلطة الانتداب البريطانية، فضلًا على أن الاتحاد السوفييتي كان ينظر إلى إسرائيل باعتبارها عنصر تحريك لشعوب المنطقة ضد الإمبريالية العالمية، وتصور بأنها سوف تكون ذات توجهات اشتراكية [٢].

عبر أندريه جروميكو، مندوب الاتحاد السوفييتي لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت، عن هذا الدعم لإسرائيل في مناسبتين: الأولى يوم ١٤ مايو/ آيار ١٩٤٧، والثانية يوم ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، أي قبل ثلاثة أيام من اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين «القرار رقم ١٨١، الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧.

عبر الخطابان عن تغيير جوهري في موقف الاتحاد السوفييتي والمجموعة الاشتراكيةعمومًا، والذي كان على مدار أعوام طويلة موقفًا مناهضًا للفكرة الصهيونية بشأن إقامة دولة يهودية في فلسطين.

في الخطاب الأول، طرح جروميكو على الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة خيارات بشأن مستقبل فلسطين، وأشار إلى أنّ الأفضلية الأولى، في نظر الاتحاد السوفييتي، هي إقامة دولة مشتركة يهودية ـ عربية، لكن إذا ما تبين استحالة ذلك، فيتم النظر في تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين: يهودية وعربية. أي أن الاتحاد السوفييتي أقرّ، لأول مرّة، بإمكان إقامة دولة يهودية في فلسطين، وجاء في خطاب جروميكو[٣]:

«إنّ واقع عدم نجاح أي دولة أوروبية غربية في تأمين حماية الحقوق الأساسية للشعب اليهودي، وفي الحفاظ عليه من عنف الجلادين الفاشيين، من شأنه أن يفسّر تطلع الشعب اليهوديّ إلى إقامة دولته. وسيعتبر عدم أخذ ذلك في الاعتبار، وسلب الشعب اليهودي هذا الحق، سلوكًا غير عادل. إنّ واقع أن سكان فلسطين يتألفون من شعبين، يهودي وعربي هو واقع غير قابل للنقض، ولكل شعب منهما جذور تاريخية في فلسطين».

كان الخطاب صادمًا ومغايرًا للخطّ الأيديولوجي والسياسي، الذي ميّز على مدار عشرات الأعوام، الاتحاد السوفييتي، والحركة الاشتراكية، في كفاحهما ضد الحركة الصهيونية، وأصبح هذا الخطاب هو الموقف الرسميّ للحكومة السوفييتية، ويقوم على تأييد إمكان إقامة دولتين في فلسطين، وأيضًا، إمكان إتاحة هجرة مائة ألف يهودي إلى إسرائيل.

في ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٧ صادقت الجمعية العامة على أعضاء ووظائف وصلاحيات لجنة دراسة القضية الفلسطينية، وانتخب لعضوية اللجنة مندوبو أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأوروجواي ويوغوسلافيا. وفي أول سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧، قدمت اللجنة الخاصة تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة. وتضمن التقرير عددًا من التوصيات التي صادقت عليها اللجنة الخاصة بالإجماع، ومنها: إلغاء انتداب فلسطين، ومنح الاستقلال إلى فلسطين في أقرب وقت ممكن، وتحديد فترة انتقالية، وضمان حرية الأديان الثلاثة، والأماكن المقدسة. وخلصت غالبية أعضاء اللجنة إلى استنتاج مفاده، أن من الضروري تقسيم فلسطين إلى دولتين. وقدمت اللجنة خطتين لبناء فلسطين في المستقبل هما[٤]:

١ ـ خطة الأغلبية (صادق عليها مندوبو كندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد وأوروجواي)، ونصت على ما يلي:

ـ تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، عربية ـ ويهودية، موحدتين في اتحاد اقتصادي.

ـ توضع القدس تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

ـ يعلن استقلال الدولتين بعد انتهاء فترة انتقالية أمدها عامان.

ـ تتولى الإدارة في الفترة الانتقالية بريطانيا تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة.

ـ يسمح في الفترة الانتقالية بهجرة ١٥٠ ألف يهودي إلى الدولة اليهودية.

فيما يخص الأرض، يجب أن تضم الدولة اليهودية شرق الجليل، والسهل الإسرائيلي، وقسمًا كبيرًا من السهل

الساحلي، وجميع منطقة بئر سبع، ومن ضمنها النقب. ويجب أن تضم الدولة العربية غرب الجليل، والمثلث (نابلس ـ طولكرم ـ قلقيلية)، كذلك السهل الساحلي الممتد من أسدود إلى الحدود المصرية.

٢ ـ خطة الأقلية «صادقت عليها يوغوسلافيا والهند وإيران»، وقضت بالآتي:

ـ تأسيس دولة فلسطين الاتحادية الموحدة المستقلة، المؤلفة من ولايتين عربية، ويهودية، وعاصمتها القدس.

ـ تعطى مسؤولية إدارة فلسطين في الفترة الانتقالية، التي يجب أن تستمر لفترة ٣ أعوام، هيئة خاصة، تعينها الجمعية العامة.

ـ بالنسبة لموضوع الهجرة اليهودية، في الفترة الانتقالية، فتتكلف به لجنة خاصة في هيئة الأمم المتحدة، يجب أن تضم ثلاثة مندوبين، عن العرب، واليهود.

في ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧، أصدر وزير الخارجية السوفييتي، في ذلك الوقت، فاشيسلاف مولوتوف، تعليمات إلى نائبه، أندريه فيشينسكي، الذي كان موجودًا في نيويورك، حينذاك، طالبه فيها بعدم معارضة موقف الأغلبية، بشأن تقسيم فلسطين، ووجه له رسالة جاء فيها ما يلي: «عندما وجهنا جروميكو للحديث عن إمكان إقامة دولة ثنائية القومية، في فلسطين، باعتبار ذلك أفضلية أولى، فقد كان هذا الأمر راجعًا إلى عوامل تكتيكية. لم نرغب في أن نأخذ على عاتقنا المبادرة إلى إقامة دولة يهودية. بيد أن موقفنا الحقيقي يعبر أكثر عن الإمكانية الثانية بشأن إقامة دولة يهودية مستقلة، ينبغي عليكم ـ البعثة السوفييتية في الأمم المتحدة ـ أن تؤيدوا موقف الأغلبية، الذي يعتبر الأكثر ملاءمة، لموقفنا الأساسي في هذه المسألة».

في ١٥ أكتوبر ١٩٤٧ أرسل مولوتوف إلى نائبه تعليمات أخرى اشتملت على نقاط مثيرة للجدل، هي [٥]:

١ـ ينبغي الاستفسار عن رأي اليهود في جميع قضايا فلسطين المهمة، ويجب، ضمنًا، القيام بهذا فيما يتعلق بالقدس، التي يجب أن يكون لها وضع خاص، يضمن مصالح الأديان الثلاثة.

٢ ـ يجب عدم الخوف من وجود أقلية عربية أكبر في الدولة اليهودية، بشرط أن تكون نسبة العرب أقل من ٥٠ في المائة. ومثل هذا الوضع لا يمكن أن يهدد وجود الدولة اليهودية المستقلة، فيزداد القسم اليهودي في سكان هذه الدولة حتمًا.

٣ـ يجب السعي إلى تقليص الفترة الانتقالية، ولا يجوز إبقاء السلطة الإدارية بيد بريطانيا، في هذه الفترة. والأفضل السير في طريق تسليم إدارة فلسطين إلى مجلس الأمن الدولي.

في خطابه الثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، رفض جروميكو الآراء العربية، التي قالت بأن تقسيم فلسطين هو بمنزلة غبن تاريخي، بقوله: «لا يجوز أن نقبل هذه المقاربة العربية؛ لأن الشعب اليهودي كان مرتبطًا بفلسطين على مدار فترة تاريخية طويلة. إنّ حلّ مشكلة فلسطين على أساس إقامة دولتين مستقلتين سيكون ذا أهمية تاريخية كبرى، وهو يلائم المطالب القانونية للشعب اليهوديّ، الذي لا يزال مئات الآلاف من أبنائه دون مأوى، ودون مصدر رزق».

من الواضح أن الاتحاد السوفييتي لم يكن يؤيد المشروع الصهيوني؛ لأنه كان يمس الشرعية السوفييتية القائمة على

مبدأ وحدة الطبقة العاملة، فيما تقوم الحركة الصهيونية على تجميع اليهود في أرض واحدة؛ ولأن الاتحاد السوفييتي كان يضم قطاعًا مهمًا من اليهود، فقد بدا حساسًا للغاية من نجاح مشروع الدولة الصهيونية، التي يمكن أن تجتذب يهوده، وتمس من ثم شرعيته، وعليه ظل الموقف السوفييتي من المشكلة الفلسطينية، حتى قبيل صدور قرار التقسيم، قائمًا على فكرة الدولة الواحدة، التي تضم جميع سكان فلسطين، غير أن الصهيونية استطاعت اختراق صنع القرار في موسكو، وأقنعت القيادة السوفييتية بأهمية قيام دولة «تقدمية متحررة» على جزء من أرض فلسطين، بدلًا من أن تؤيد دولة واحدة ينتهي بها المآل إلى أن تكون على شاكلة النظم العربية الإقطاعية، التابعة للاستعمار، وكانت النتيجة، هي موافقة الاتحاد السوفييتي، والمجموعة الاشتراكية، على قرار التقسيم، الذي ما كان أن يكتب له النجاح لولا هذا الدعم من الدول الاشتراكية [٦].

كان هناك إصرار صهيوني على استقطاب دعم الدول العظمى، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، بعيدًا عن الخلافات العقائدية، والتوجهات الإستراتيجية، فقد أرسل موسى شاريت وزير خارجية إسرائيل، في ذلك الوقت، إلى نظيره السوفييتي مولوتوف، برقية في ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨، جاء فيها:

«يشرفني إبلاغكم، وأرجو إبلاغ حكومتكم، بأن المجلس الوطني للدولة اليهودية، الذي يتألف من أعضاء المندوبين المنتخبين للمنظمات اليهودية في فلسطين، قد اجتمع أمس، ١٤ مايو/ آيار، بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وأعلن، على أساس قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، قيام الدولة اليهودية المستقلة، في فلسطين، التي ستسمى بدولة إسرائيل. وأعلن المجلس أن دولة إسرائيل ستكون مفتوحة لهجرة اليهود من جميع البلدان التي يقطنون فيها، وستساعد على تطوير البلاد، من أجل خير ساكنيها، جميعًا، وستكون قائمة على أساس مبادئ الحرية، والعدالة، والسلام، وستؤيد المساواة الاجتماعية، والسياسية، الكاملة لجميع مواطنيها، بغض النظر عن العرق، والمعتقدات، والجنس، وستضمن حرية الضمير، والدين، والتعليم، والثقافة، واللغة، بصورة كاملة، وستحافظ على قدسية، وسلامة المعابد، والأماكن المقدسة، لجميع الأديان، وستكرس نفسها لصيانة المبادئ الواردة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وأرجو باسم الحكومة المؤقتة لإسرائيل، أن يعترف رسميًا بدولة إسرائيل، وحكومتها المؤقتة، من قبل حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وأنا أعرب عن الأمل في أن يصدر هذا الاعتراف، قريبًا، وتخالجني الثقة، في أنه سيعزز علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفييتي، وشعوبه، من جهة، ودولة إسرائيل، والشعب العبري في فلسطين، من جهة أخرى. كما سيخدم قضية السلام، والعدالة في العلاقات الدولية عمومًا».

بالفعل في ١٨ مايو/ آيار ١٩٤٨ قررت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الاعتراف رسميًا بدولة إسرائيل، وحكومتها المؤقتة[٧] وبات واضحًا أن موقف موسكو قام في تلك الفترة على تأييد إقامة الدولة اليهودية، المنفصلة في فلسطين، وإن حرص على ضمان وضعية خاصة للقدس، تضمن حماية مصالح الأديان الثلاثة تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة[٨].

انعكس هذا الموقف السوفييتي على باقي المجموعة الاشتراكية، وبدرجة أكبر الأحزاب الشيوعية الأوروبية، فكانت الأكثر تحمسًا للدولة الإسرائيلية، وأكبر داعية للاعتراف بها. إلا أن هذا لم يمنع من استمرار بعض المعارضة للمشروع الصهيوني، والذي أظهرته بعض الدوائر الاشتراكية الأوروبية، وخاصة «الحزب الاشتراكي المسيحي» في

بلجيكا، حيث أعلن رئيس وزرائها، آنذاك، بول هنري شباك، معارضته لقرار تقسيم فلسطين، وصرح في مناقشات البرلمان البلجيكي: «إن إنشاء دولة يهودية في المنطقة يشكل مشكلة جدية، وخطرًا على العالم العربي. فهذه الدولة ستكون على حساب الفلسطينيين في البدء، ثم على حساب البلدان العربية فيما بعد».

رغم أن بلجيكا اضطرت للاعتراف بإسرائيل، كأمر واقع، في ٢٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٩، إلا أنها أعلنت أن هذا الاعتراف لا يعني الاعتراف بالحدود التي تمارس عليها سيادتها الوطنية، ولا موقفها من وضع الأراضي المقدسة، إضافة إلى أنها انسحبت من التصويت على انضمام إسرائيل للأمم المتحدة، في ١١ مايو/ آيار ١٩٤٩، وأعلن المندوب البلجيكي بأن وضع الأراضي المقدسة، ووضع اللاجئين الفلسطينيين، وحدود الدولة اليهودية، هي أمور لا تزال بدون حلول عملية [٩].

عمومًا، جاء استهجان تأييد الاتحاد السوفييتي للتقسيم؛ لأن الاتحاد السوفييتي يعتمد الأيديولوجية الماركسية اللينينية، التي لا تعتبر اليهود أمة، أو قومية، بل مجرد ملّة. كما أن الحكومة السوفييتية خصصت (بيروبيدجان) ـ ذات الأغلبية اليهودية ـ جمهوريةً لليهود السوفييت، ممن يرغبون في الإقامة في «وطن قومي» خاص باليهود، وباعتبارها واحدة من الجمهوريات السوفييتية الستة عشر، المكوِّنة للاتحاد السوفييتي، في سبيل إجهاض المشروع الصهيوني، بخلق بديل اشتراكي له. وحرمانه من جمهرة اليهود. ذلك أن السوفييت اعتبروا ـ لمرجعيات أيديولوجية، وسوسيولوجية ـ أن الصهيونية «فكرة رجعية بشكل مطلق»، بكلمات زعيم الشيوعيين الروس، المؤسس للدولة السوفييتية، فلاديمير إيليتش لينين؛ لذا دأب السوفييت على المناداة بانسحاب القوات البريطانية من فلسطين، وقيام دولة ديمقراطية هناك.

غني عن القول بأن السوفييت لم ينعطفوا هذه الانعطافة الحادة لمجرد أن كبار المسؤولين العرب أبلغوا اللجنة الدولية، صيف ١٩٤٧، استحالة التعايش بين العرب واليهود في فلسطين، بل لأن السوفييت ـ أساسًا ـ رأوا، **أولًا**: بأن ميزان القوى لم يكن يسمح بغير ذلك، **وثانيًا**: فلأن السوفييت رأوا في التقسيم ما يحقق انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، **وثالثًا**: فإن مآل الدولتين ـ العربية واليهودية، في فلسطين ـ إلى الاتحاد السياسي، اعتمادًا على الاتحاد الاقتصادي بينهما، ناهيك، **رابعًا**: عن أن المندوبين العرب كانوا قد رفضوا «مشروع جروميكو» الأفضل بمراحل من مشروع التقسيم، بل إن أولئك المندوبين قاطعوا، بالإجماع، حفل شاي أقامه على شرفهم وكيل الخارجية السوفييتي، في الأمم المتحدة، فيشينسكي، عشية التصويت على مشروع التقسيم، لترتيب المواقف العربية والسوفييتية بخصوص التصويت، ولضمان عدم تضارب مواقف الطرفين، وقد فزع المندوبون العرب من مجرد فكرة الاتصال بالسوفييت، خشية أن يضر ذلك بعلاقات حكومات بلادهم بالدول الغربية، وفي المقدمة منها بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما كانت بريطانيا هي المسؤولة عن زرع المشروع الصهيوني في فلسطين، فيما انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية، في ليلة التصويت، بحشد الأصوات لصالح التصويت للتقسيم، بينما دأب الصهاينة على التحرك كبندول الساعة بين الوفدين السوفييتي والأمريكي، ما أكد للسوفييت مدى خضوع الحكومات العربية للاستعمار، وارتباط مصالح تلك الحكومات بالأطماع الاستعمارية في الوطن العربي. دون أن ينفي هذا كله تأثر السوفييت العابر بما تعرض له اليهود من اضطهاد على يدي النازي، خلال سني الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). أخذًا في الاعتبار أن كل ما سبق من ملابسات لا ينفي الخطأ المنهجي الذي سقط فيه السوفييت، بتأييدهم لقرار التقسيم،

حيث انتهجوا في ذلك نهجًا براجماتيًا منبت الصلة بالمبدئية، فضلًا على انزلاقهم إلى التجريبية السطحية، ناهيك عن خطئهم في تطبيق حق تقرير المصير لأناس فوق أرض شعب آخر[١٠].

ثانيًا: فترة الحرب الباردة (١٩٤٨-١٩٩١)

كانت القضية الفلسطينية من ضمن أولى القضايا الدولية التي طرحت داخل أروقة منظمة الأمم المتحدة، منذ تأسيسها سنة ١٩٤٥، باعتبارها تحديًا، واختبارًا، كبيرين لمصداقية هذه المنظمة، ومبادئها، وأهدافها، حيث أصدرت العديد من القرارات، والتوصيات، سواءً من قبل مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أبرزها قرارا مجلس الأمن رقما: ٢٤٢، و ٣٣٨، وقرارات الجمعية العامة أرقام: ٣٠٨٩، و٣٢٣٦، و٢٦٤٦، و٢٦٧٢، وكلها تدعم الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتؤكد عدم شرعية احتلال القدس وضمها، وتطالب إسرائيل بالانسحاب من القدس، والتوقف عن جميع الإجراءات، التي تقوم بها إسرائيل، بهدف تغيير وضع القدس.

غير أن هذه القرارات، وغيرها، أضحت بلا فاعلية؛ لأنها لم تكن، في أغلب الأحوال، مصحوبة بآليات ميدانية ضامنة لتنفيذها، وقادرة على إلزام إسرائيل بتفعيلها، هذا زيادة على تداعيات استعمال حق الاعتراض، «الفيتو» الأمريكي، داخل مجلس الأمن، في ظل الحرب الباردة، التي انتقلت مظاهرها إلى داخل هذا المنظمة، المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ما أدى إلى شل حركة تلك المنظمة، وضعف فاعلية قراراتها.

خلال تلك الفترة، حدث تغير في مواقف الاتحاد السوفييتي، من مؤيد متحمس للدولة الصهيونية، إلى مؤيد متحمس لحركة التحرر العربي، في ضوء الصراع مع الكتلة الرأسمالية، التي رأت في إسرائيل استجابة ضرورية لطموحات الحركة الصهيونية، وحلًا عمليًا للمسألة اليهودية في أوروبا، التي تفاقمت قبل، وخلال الحرب العالمية الثانية، ولمشكلة من تبقى من اليهود، الذين اضطهدوا على يد النازية الألمانية، وأرادت الكتلة الرأسمالية توظيف إسرائيل، في ذات الوقت، كعنصر حماية لأطماعها، وبخاصة النفطية، المتزايدة في الشرق الأوسط، وعامل ضبط، واستقرار، لأوضاعه، في صالحها، وقاعدة متقدمة تعتمد عليها في قمع حركة التحرر الوطنية العربية، المناهضة لتوجهاتها، وأهدافها الاستعمارية. من هنا أيدت إسرائيل «مشروع أيزنهاور»، نظرية لملء «الفراغ في الشرق الأوسط»، وتحالفت عسكريًا مع فرنسا، وتعاونت مع ألمانيا الغربية، واشتركت مع بريطانيا، وفرنسا، في «العدوان الثلاثي» على مصر، وغزة[١١].

إلا أن الموقف السوفييتي تجاه إسرائيل تبدل، منذ عام ١٩٥٤، عندما استخدم الاتحاد السوفييتي «الفيتو» ضد قرار كاد أن يصدر لصالح إسرائيل، كامتنان من السوفييت، لمواقف سوريا، ومصر ضد الغرب.

تزايد التقارب السوفييتي مع الموقف العربي باطراد تدريجي، نتيجة نمو الثقة السوفييتية، بمواقف القيادة المصرية، آنذاك، في مؤتمر باندونج لعدم الانحياز (١٨ أبريل/ نيسان ١٩٥٥، ثم تأكد مع إنجاز صفقة السلاح التشيكي (اسمًا)، السوفييتي (فعلًا)، لمصر، بناءً على طلبها، في ١٩٥٦.

لكن التحول الأبرز كان عام ١٩٥٦، فقد تدهورت العلاقات السوفييتية الإسرائيلية، نتيجة التقارب الأمريكي الإسرائيلي، وبدا واضحًا للسوفييت أن إسرائيل تلعب دورًا وظيفيًا حارسًا للمصالح الغربية في المنطقة العربية، وبناءً

عليه، فقد تصاعد الموقف السوفييتي الداعم بشكل كامل للعرب، فمع اشتداد المعارك في «حرب السويس»، وتنامي حدتها وضراوتها بين رجال المقاومة الشعبية المصرية، وقوات الغزو، وتنامي المساندة الشعبية لمصر من شعوب كثير من بلدان العالم، في المحيط العربي، والأفريقي، والإسلامي، وحتى الأوروبي، تضافرت جهود عدد من الدول الأوروبية لدعم «العدوان الثلاثي»، ومساندته، للتسريع بالقضاء على حكم عبد الناصر، الذي تزايدت قوته ونفوذه على الساحتين العربية، والأفريقية، مما شكل خطرًا على مستقبل مستعمرات تلك الدول بهاتين الساحتين. ومع تصاعد خطورة الأوضاع، وتهديد أمن المنطقة، وازدياد حدة المعارك، اضطر الاتحاد السوفييتي، وبعد أن كان يراقب المنطقة من بعد، أن يعجل بحسم موقفه، وأن يتدخل في سير الأحداث، فوجه رئيس الوزراء السوفييتي ـ بولجانين ـ في ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦ برقية إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، طالبًا وقف النار، خلال ٢٤ ساعة، وانسحاب القوات المعتدية من مصر، خلال ثلاثة أيام، وأن روسيا ستقوم، أيضًا، بتوجيه إنذار إلى الدول المعتدية، والتلويح بإمكانية استخدام الصواريخ بعيدة المدى (النووية). وهو ما أطلق عليه فيما بعد (الإنذار السوفييتي) أو (إنذار بولجانين)، الذي أدركت الدول الغربية، تمامًا، مدى جديته، فبادرت إلى إنهاء الموقف، بموجب قرار مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦/ ١١/ ١٩٥٦، بوقف إطلاق النار. وبعد انتهاء حرب ١٩٥٦ اتضح الأمر، أكثر، وتزايد الدعم السوفييتي للعرب، وتوج ذلك باعتراض الاتحاد السوفييتي على لسان خروتشوف، أثناء زيارته لمصر عام ١٩٦٤، بالحقوق الثابتة، والمشروعة، للشعب الفلسطيني، لكن هذا بقي في إطار اعتبار قضية الشعب الفلسطيني قضية لاجئين.

لهذا، تبدلت السياسة السوفييتية تجاه القضية الفلسطينية من تأييد التقسيم، وإنشاء دولة إسرائيل، وشجب دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، إلى التحرك، وإن كان محدودًا، تجاه القضية الفلسطينية، على أساس أنها مشكلة لاجئين، والتأييد الكامل للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في تقرير مصيره، وإقامة دولته، وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن بينها القدس الشرقية، خاصة بعد أن اتبعت مصر سياسة إيجابية بعد ثورة عام ١٩٥٢، تمثلت في مقاومة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لسياسة الأحلاف، وقيامه بزيارة لموسكو، رافقه فيها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام ١٩٦٨، والذي قام بزيارة ثانية في إطار «اللجنة السوفييتية لتضامن الشعوب الأفرو ـ آسيوية»، في ١٦/ ٧/ ١٩٧٢[١٢].

ظهرت خلال تلك الفترة مؤشرات عدة على هذا التغير في الموقف السوفييتي، والدول الاشتراكية، من بينها :

(أ) اعتراف موسكو على لسان الرئيس نيكيتا خروتشوف، أثناء زيارته مصر عام ١٩٦٤، بالحقوق الثابتة، والمشروعة للشعب الفلسطيني، رغم أن هذا بقي في إطار اعتبار قضية الشعب الفلسطيني قضية لاجئين.

(ب) في ١٥/ ١١/ ١٩٧٣ صدر البيان السوفييتي ـ اليوغوسلافي، الذي وصف الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومن بينها القدس الشرقية، التي احتلتها إسرائيل، في حرب ١٩٦٧، بأنها «حقوق وطنية»[١٣].

(ج) ترأس الاتحاد السوفييتي، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مؤتمر جينيف، في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٣، والذي تبين فيه موقف موسكو تجاه الوضع في الشرق الأوسط، وقد تبلور هذا الموقف في النقاط التالية[١٤]:

١ ـ ضرورة التزام إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومن بينها القدس الشرقية.

٢ ـ الحفاظ على حق الدول في أن تحيا بسلام، بما فيها إسرائيل.

٣ ـ ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٤ ـ رغبة الاتحاد السوفييتي في أن يكون له دور في عملية التسوية.

(د) مبادرة «بريجينيف» للسلام في الشرق الأوسط، في ١٥ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٨٢، والتي تمثل التصور السوفييتي للتسوية، وقد طرحها الزعيم السوفييتي آنذاك، ليونيد بريجينيف، في ظل ظروف بالغة التعقيد، خاصة بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وبعد مشروع «الرئيس الأمريكي رونالد ريجان» الذي عرف باسم «مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط»، في ١/ ٩/ ١٩٨٢، ومشروع الأمير «فهد»، الذي عرف باسم «مشروع السلام العربي»، الذي تبناه مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس في ٩/ ٩/ ١٩٨٢.

قال «بريجينيف» إن السلام العادل، والراسخ في الشرق الأوسط، يجب أن يقوم على مبادئ تنسجم مع المبادئ العامة للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن هذه المبادئ[١٥]:

١ ـ تطبيق مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخرين عن طريق العدوان، وهذا يعني عودة الأراضي العربية المحتلة، في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، أي الجولان، والضفة، والأراضي اللبنانية المحتلة عام ١٩٧٨، مع تحديد حدود ثابتة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

٢ ـ وجوب تأمين الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته، في الضفة، وقطاع غزة، وعودة، أو تعويض اللاجئين الفلسطينيين عن ممتلكاتهم، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، لمن لا يرغب في العودة.

٣ ـ عودة القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى العرب، والذي يجب أن يصبح جزءًا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ويجب أن تؤمن حرية العبادة للأديان الثلاثة.

(هـ) لعب الحزب الاشتراكي الحاكم في السويد، بزعامة رئيس الوزراء في ذلك الوقت أولوف بالمه، دورًا مهمًا في الثمانينيات، لفتح قنوات اتصال بين الجانب الفلسطيني، والجانب الإسرائيلي، كما كان أول من أشار إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وندد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس الشرقية[١٦].

في عام ١٩٨٥، تولى ميخائيل جورباتشوف الحكم في الاتحاد السوفييتي، وأدخل تغييرات داخلية كثيرة، ولم تكن الطموحات الخارجية تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات السوفييتية، وحلت محلها الأولويات الداخلية، من إعادة للبناء، والإصلاح، وهي الحقبة التي أطلق عليها «البيريسترويكا»، وقادها جورباتشوف، على أمل تخفيف الأعباء الخارجية، التي قد تعرقل البناء الداخلي. وهو ما أثر على دور الدولة السوفييتية في القضية الفلسطينية، **أولًا**: لأنها لم تعد معنية بإشغال نفسها في القضايا العالمية، **وثانيًا**: لأنها لا ترغب في توتير علاقاتها مع الغرب، وإسرائيل، خاصة

أن عملية «البيريسترويكا» كانت بحاجة إلى التكنولوجيا الغربية، والمساعدات المالية، والدعم السياسي الغربي، والتعاون في هذا المجال.

استمر هذا النهج في تنمية العلاقات السوفييتية الإسرائيلية، والسوفييتية الغربية، حتى مع مجيء الرئيس بوريس يلتسن، والذي لم يغير، إلى حدٍّ كبير، الخطوط العامة، التي وضعها جورباتشوف [١٧].

اقترنت تلك التغييرات، أيضًا، بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل من جانب المجر أواخر عام ١٩٨٩، وتشيكوسلوفاكيا، وبولونيا في عام ١٩٩٠، وذلك دون ضمانات، أو حتى تأكيدات، من جانب الحكومة الإسرائيلية، بتلبية مطالب الشعب العربي الفلسطيني العادلة والمشروعة [١٨].

ثالثًا: من نهاية الحرب الباردة إلى الآن

لم يكن انهيار الاتحاد السوفييتي، في بداية تسعينيات القرن العشرين، تفكك دولة، بقدر ما كان سقوط تجربة، ونهايته دوليًّا، وعالميًّا، هكذا على الأقل بدا الأمر لعامة الناس، وحتى للكثير من المفكرين السياسيين، والاقتصاديين، ذلك أن الصراع الذي نشب بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الغربي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي، بقيادة الاتحاد السوفييتي، والذي أطلق عليه «الحرب الباردة»، لم يكن صراعًا دوليًّا بين كتلتين سياسيتين واقتصاديتين وعسكريتين فحسب، وإنما كان صراعًا بين مبدأين، هما: الرأسمالية، والاشتراكية، على النموذج السوفييتي النمطي. ولم تقتصر ساحة هذا الصراع على أوروبا، وحدها وإنما تجاوزها إلى العالم بأسره. وقد انتهى هذا الصراع بانهيار الاتحاد السوفييتي، وتفككه إلى دول، وبسقوط التجربة الاشتراكية، على النمط السوفييتي، كنظام، وكطريقة للعيش، والإدارة المجتمعية، بالنسبة لهذه الدول، وشعوبها، وهو ما اعتبره الفيلسوف الياباني فوكوياما نهايةً للتاريخ، محذرًا من أن الدول التي كان يربطها علاقات مع المعسكر الاشتراكي سوف تدفع الثمن.

شهدت البيئة الدولية، بعد نهاية الحرب الباردة، تغيرات جذرية، في أنظمة الحكم الاشتراكية التقليدية، في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفييتي، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية، على النمط الغربي، وانفك الارتباط بين الأحزاب الاشتراكية في العالم، وبين الاتحاد السوفييتي، حيث بدأت هذه الأحزاب في إعادة تكييف لعملها، وعقيدتها، تبعًا للظروف الاجتماعية، ولتجاربها الخاصة، في إطار بيئتها الداخلية، والإقليمية، والدولية، ومحاولتها التكيف مع هذه التغيرات الجديدة، وانفردت الولايات المتحدة بهيمنة شبه مطلقة على العالم[١٩].

كانت القضية الفلسطينية أبرز المتأثرين بالتغيرات التي شهدها النظام الدولي، والتي صبَّت تمامًا في صالح إسرائيل على النحو التالي:

(أ) بالنسبة لروسيا، أصبح هناك واقع جديد لعلاقتها مع إسرائيل، أبرز ملامحه هو:

١ ـ وجود نسبة كبيرة من اليهود، وعلى ما لهم من ارتباطات، متفاوتة في درجتها، بالمشروع الصهيوني، كمواطنين في روسيا، ودول الكومونولث، وبات الرأسماليون منهم في النمو المتسارع، اعتمادًا على أنشطة طفيلية، وسمسرة واستثمارات مالية متنامية، يسيطرون على أهم المرافق الاقتصادية، من شركات عملاقة، وبنوك، وبورصات [٢٠].

٢ ـ وجود مواطنين إسرائيليين، من أصل روسي، يشكلون شريحة واسعة في إسرائيل، إلى الحد الذي اعتبر فيه الرئيس الروسي السابق، فلاديمير بوتين، إسرائيل، إحدى الدول الناطقة بالروسية، لوجود أكثر من مليون ناطق بالروسية في إسرائيل، من مجموع السكان البالغ ٦,٢ مليون نسمة، أي نسبة ١٦٪، وهم أعضاء في حزب للناطقين بالروسية، هو حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يرأسه وزير الخارجية الحالي أفيجدور ليبرمان، كما أن لديهم العديد من الصحف، والبرامج التليفزيونية، باللغة الروسية [٢١].

(ب) لم يختلف الحال بالنسبة لدول أوروبا الشرقية، حيث تغلغلت إسرائيل في تلك الدول من خلال القوى، والمنظمات اليهودية الموالية للمشروع الصهيوني، عبر محاور أساسية، هي:

١ ـ **محور اقتصادي**، تمثل في اختراق النظم السياسية، لتلك الدول، عبر قدرة المنظمات اليهودية على تمويل بعض هذه الحكومات، وذلك بتسهيل مهمة إقراضها من المؤسسات المالية الدولية، وأيضًا شراء المرافق العامة، والحكومية، في إطار عمليات الخصخصة التي قامت بها تلك الدول.

٢ ـ **محور سياسي، ودبلوماسي**، حيث سخَّرت المنظمات اليهودية حضورها السياسي، والدبلوماسي الدولي لدى الدول المؤثرة في خدمة هذه الحكومات، وضمها إلى المنظمات الدولية الإقليمية، مثل «حلف الناتو»، و«الاتحاد الأوروبي».

٣ ـ **محور إعلامي**، عن طريق إعادة توزيع الصحف واسعة الانتشار في أوروبا الغربية، في أوروبا الشرقية، وخصوصًا في بولندا، وسلوفاكيا، وتشيكيا، وأصبحت هذه الصحف هي المهيمنة على الخبر، والتحليل السياسي في تلك الدول. وقد ذكر العديد من المسؤولين الرسميين، والصحفيين، أن صحيفة مثل «دير شبيجل» الألمانية أصبحت واحدة من الصحف المهيمنة في بولندا، وأنه لا يمكن طرح موضوع عن الشرق الأوسط، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا عبر رغبات منظمات صهيونية، خصوصًا وأن هذه الصحيفة معروفة بتعاطفها مع التوجهات الصهيونية.

المحصلة النهائية إذن هي حضور اقتصادي، وسياسي، وإستراتيجي إسرائيلي بشكل كبير في تلك الدول [٢٢]، أدى إلى تأييد تلك الدول للمواقف والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي المفاوضات، وعدم قدرة تلك الدول على اتخاذ موقف جاد، وملموس، سواء من خلال الاتحاد الأوروبي، الذي انضمت إليه معظم دول أوروبا الشرقية، التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي، أو من قبل روسيا الاتحادية، وريث الاتحاد السوفييتي السابق، (والاكتفاء بالتصريحات الإعلامية، وبعض المساعدات المالية المتواضعة، في ظل انفراد أمريكي بالسياسات المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، وإن حدث خروج، في بعض الأحيان، عن الخط المرسوم، أمريكيًا، فإنه لا يكون في القضايا الجوهرية، كالقدس، وإنما في أمور إعلامية، أو دبلوماسية، كما حدث على سبيل المثال من خلاف روسي أمريكي بشأن التعامل مع الرئيس ياسر عرفات، في آخر شهور حكمه [٢٣].

من الشواهد التي تؤكد هذه الحقيقة، أن الضغوط الأمريكية، والإسرائيلية أدت إلى تخلي دول الاتحاد الأوروبي عن تبني مسودة تقرير أعده رؤساء بعثات دول الاتحاد في القدس المحتلة، وتل أبيب، ورام الله، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥، حول ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، ومحيطها. واتسمت المسودة، بمجملها، بتوجيه الانتقاد الشديد لإسرائيل، وممارساتها، بدءًا من هدم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية،

وتخفيض عدد تصاريح العمل للفلسطينيين، وفرض نظام ضرائب، خاص، تمييزي على العرب. ووصف التقرير إجراءات إسرائيل، في القدس المحتلة، بأنها «انتهاك لخطة خريطة الطريق، والقانون الدولي». واعتبر التقرير الأحياء الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، مثل التلة الفرنسية، وراموت، وبيسغات زئييف، وهار حوما، مستوطنات غير شرعية [٢٤].

مرة أخرى، نجحت الضغوط الأمريكية، والإسرائيلية في عدم نشر تقرير سري آخر، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨، اتهم فيه الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية باستخدام التوسع الاستيطاني، وهدم المنازل، والسياسات الإسكانية العنصرية، وبناء الجدار، وسيلة للعمل المكثف على استيلاء غير قانوني على القدس الشرقية، وأشار التقرير إلى أن إسرائيل تعجل في خططها، التي تستهدف القدس الشرقية، وبذلك تقوض مصداقية السلطة الفلسطينية، ودعم محادثات السلام. ولفت إلى أنه بالرغم من أن الفلسطينيين يمثلون ٣٤٪ من سكان القدس، فإن ٥٪ إلى ١٠٪ فقط من ميزانية البلدية تصرف على مناطقهم، مما يجعلهم يفتقرون إلى الخدمات، والبنى التحتية المناسبة. وبسبب التشديد على منح تراخيص البناء للفلسطينيين، في القدس، يضطر بعضهم إلى تشييد منازلهم بدونها، ما أعطى سلطات الاحتلال الإسرائيلية مبررًا لهدم أكثر من ٤٠٠ منزل منذ ٢٠٠٤، وهناك ألف أخرى على قائمة تنفيذ أوامر الهدم. وأن الهدف من التوسع الاستيطاني، خاصة داخل المدينة القديمة، هو «إيجاد منطقة تربط مستوطنات القدس الشرقية بالمدينة القديمة، وفصل القدس الشرقية، ومستوطناتها عن الضفة الغربية»[٢٥].

المواقف الروسية، هي الأخرى، في طابعها العام، تحاول أن تكون أكثر حيادية، وموضوعية، دون أن يكون ذلك على حساب مصالحها مع إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وهي إلى جانبِ الفلسطينيين، والعرب، ما دام ذلك لا يشكل إزعاجًا للولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل [٢٦]، وطالما لا يعكّر العلاقة بين الطرفين.

في هذا الإطار، كان لأول رئيس روسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بوريس يلتسن، موقفه بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، والذي تبلور في الآتي [٢٧]:

١ ـ تأييد المفاوضات، وتشجيع العملية السلمية.

٢ ـ تنشيط المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، وفق مبدأ «الأرض مقابل السلام».

٣ ـ رفض الإجراءات الإسرائيلية، من إغلاق، ومصادرة للأرضي، وزيادة الاستيطان، وتهويد القدس.

٤ ـ عدم تحميل الرئيس ياسر عرفات مسؤولية الإرهاب، والمطالبة بمشاركة أطراف عربية، وأوروبية في دعم «عملية السلام».

اليوم، ترى روسيا، التي هي جزء من «اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط»، وثاني راعي لعملية السلام في المنطقة، بعد الولايات المتحدة، أن التسوية في منطقة الشرق الأوسط يتوجب أن تستند على :

ـ مرجعية قرارات مجلس الأمن الدولي، والتي تقضي، بين أشياء أخرى، بإنهاء الاحتلال، والعودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

ـ إقامة الدولة الفلسطينية.

ـ حل عادل لمسألة اللاجئين.

ـ خارطة الطريق، التي تتضمن التزامات، ينبغي على طرفي الصراع الوفاء بها، فعلى الفلسطينيين الانتهاء من عملية نزع سلاح المقاتلين، كي تكون هناك سلطة واحدة، وقانون واحد، وألا تقع أية أعمال «إرهابية» ضد الإسرائيليين، بينما على الجانب الإسرائيلي أن يوقف النشاط الاستيطاني، وأن يسحب قواته من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس الشرقية.

ـ حق العرب في القدس الشرقية، حيث تؤكد روسيا، دومًا، آن القدس جزء من الأراضي المحتلة[٢٨].

أخيرًا، تؤكد روسيا بأن ثمة أخطاء في التعامل السياسي الأمريكي مع الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنها أرادت تسريع المفاوضات بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، قبل نضج نقاط معينة وأهمها القدس، حيث لم يتوفر حل وسط لهذه المدينة، وبالتالي فمن الصعب إيجاد حل سريع للقضية الفلسطينية بمنأى عن حل قضية القدس، فمن الخطأ، من وجهة النظر الروسية، تكثيف المفاوضات، وتسريعها دون النظر في تلك المسألة، وحلها؛ لأن إبقاء قضية القدس معلقة سوف يؤدي إلى مزيد من اندلاع العنف، وهذا ما يحدث على أرض الواقع، حاليا[٢٩].

خـاتمـة

من غير الممكن، الآن، العودة إلى الماضي، كما من غير المعقول، أو المقبول، الوقوف عنده، وإبداء الحسرات على ما فات، وما كان، فنحن الآن أمام حقيقة واضحة للعيان، ولا تحتاج إلى برهان، وهي تغيير الأنظمة في أوروبا الشرقية، وزوال الاتحاد السوفييتي، وهو المعسكر الذي كان يتبنى الفكر، والنظام الاشتراكي، واقترب في بعض الأحيان من الرؤى، والمصالح العربية، وأحدث توازنًا في السياسات الدولية، وأعطى لدول العالم الثالث حرية حركة، وهامشًا من المناورة، استطاعت بها تحقيق بعض أهدافها، باستغلال الصراع، والتناقس على قمة النظام الدولي. أما الآن وقد اختلت موازين القوى على الصعيد الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، التي تملي سياساتها المنحازة، تمامًا، لإسرائيل على الأوروبيين، وعلى روسيا، وغيرها من دول العالم، فمن غير المتصور التوصل إلى حل لقضية القدس، في ظل الإصرار الإسرائيلي على التمسك بها، وعدم التفريط فيها، مهما كان الثمن، وإن افترضنا إمكانية حدوث حل لهذه القضية المصيرية، فلن يكون في صالح العرب، على الإطلاق، فالهوة واسعة بين ما تريده إسرائيل، وما تسمح به، وبين الحقوق المشروعة، والقانونية، والتاريخية، والسياسية، للشعب الفلسطيني، في القدس.

في ظل انهيار البنية الجيو- ستراتيجية، التي قام عليها ميزان القوى التقليدي، على ساحة الصراع الرئيسية، بين الشرق، والغرب، يبقى الأمل معقودًا على استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وصمودها المشرف في وجه التحديات الفلسطينية، والإقليمية، والدولية، فلن يحل قضايانا سوانا، الأمر الذي يتطلب الإسراع في تقديم الدعم العربي، والإسلامي، المادي، والمعنوي لها، بالتزامن مع الاستمرار في عملية التفاوض، من أجل قطع الطريق على إسرائيل، التي تريد أن تظهر بمظهر الحريص على التسوية، بينما الفلسطينيون هم الذين يشكلون عقبة برفضهم عملية التسوية السلمية، رغم ما في تلك العملية من زيف، وخداع، ومماطلات، وانحياز فاضح لصالح الطرف الإسرائيلي.

لا شك أن الظرف الدولي الآن يجعل من الوحدة الفلسطينية خيارًا حتميًا، فالقضية ليست في حاجة إلى ضغوط، وعقبات أخرى، يضعها الفلسطينيون، أنفسهم، بتمزقهم، وانقسامهم فيما بينهم، على الجميع اليوم إعلاء المصلحة الوطنية، إذا أردنا حقنا، واستعادة حقوقنا المشروعة، وأهمها القدس الشريف.

هوامش الفصل الرابع:

(١) أنطوان شلحت، ستالين والدولة اليهودية: قراءة في كشوف جديدة، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٧.
http://www.arabs48.com/print.x?cid=19&id=50813

(٢) ا.هـ هانتز، التورط السوفييتي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، لندن، تعريب: مروان خير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص ص ٧ـ ١٠.

(٣) الشرق الأوسط، (لندن) ٧/ ٣/ ٢٠٠١.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) الشرق الأوسط، ٤/ ٣/ ٢٠٠١.

(٦) د. أحمد يوسف أحمد، ستون عامًا على نشأة إسرائيل: محاولة لاستخلاص بعض الدروس، مقال منشور على موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث السياسية على الإنترنت، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٨.
/ www.ecssr.ac.ae

(٧) الشرق الأوسط، ١٨/ ٣/ ٢٠٠١.

(٨) عمر حليق، موسكو وإسرائيل: عرض مدعم بالوثائق لجهود موسكو في خلق إسرائيل وإبقائها، (الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٦٧)، ص ٢٢٢.

(٩) بشارة خضر، أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية إلى العصر الحديث، (منشورات لاهرماتان، سلسلة فهم الشرق الأوسط)، عرض دكتور صفوت حاتم، منشور على الرابط:
http: / /www.nasseryounfalastin.com /doc /Ouropa٪٢٠wa٪٢٠falastin.doc

(١٠) عبد القادر ياسين، السوفييت وحركة التحرر العربية: محطات سوء فهم، رؤية (غزة)، العدد ٢٤، السنة الثانية، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٧٦ ـ ١٨٣.

(١١) إدريس التكريتي، القضية الفلسطينية والمحيط الدولي، الحوار المتمدن، ٧/ ٦/ ٢٠٠٦ العدد: ١٥٧٤
www.ahewar.org

(١٢) د.أحمد محمد الساعاتي، الاتحاد السوفييتي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين (غزة)، ٤/ ٨/ ٢٠٠٨، العدد ٣٩٤٨ .www.fe-lesteen.ps

(١٣) يوسف حجازي، لا لثقافة النسيان .. الاتحاد السوفييتي يعترف بإسرائيل، التجديد العربي، ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧.

(١٤) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس: دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤٢.

(١٥) فلسطين (غزة)، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٨، العدد

(١٦) الشرق الأوسط (لندن)، ١٠/ ٨/ ٢٠٠١، العدد ٨٢٩١.

(١٧) التكريتي، مرجع سبق ذكره.

(١٨) مقابلة مع الكاتب العربي، والباحث الماركسي عبد الحسين شعبان، أجراها هاني الريّس، في شهر آيار (مايو) ١٩٩٠، ونُشر في صحيفة «أنوال» اليسارية المغربية، في عددها الصادر يوم ١٤ اغسطس/ آب ١٩٩٠.

(١٩) سامر نصر، انهيار الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وأثرها على عملية الإصلاح السياسي داخل سوريا، الحوار المتمدن، ١/ ٨/ ٢٠٠٨، العدد: ٢٣٦٠ .www.ahewar.org

(٢٠) محمد علي سرحان، اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق، الطبعة الأولى٢٠٠٢، ص ١١٤).

(٢١) د. عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا تضع فلسطين والشيشان في سلة واحدة، ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٢، موقع إسلام أون لاين الإليكتروني:
http: / /www.islamonline.net /Arabic /politics /2002 /04 /article21.shtml

(٢٢) الرياض (الرياض)، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، العدد ٢٦٦١٩.

(٢٣) بلال الشوبكي، سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، دراسات شرق أوسطية، العدد (٣٤ـ ٣٥)، على الرابط:
http: / /www.mesj.com

(٢٤) الشرق الأوسط (لندن)، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٥.

(٢٥) الشرق الأوسط، الجارديان (لندن)، ٧/ ٣/ ٢٠٠٩م.

(٢٦) ياسر الزعاترة، خريطة الطريق: مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيع، موقع الجزيرة الإليكتروني:
http: / /www.aljazeera.net /NR /exeres /C22E5E48126049CE98C71A1E3ED688D4.htm

(٢٧) الشوبكي، مرجع سبق ذكره.

(٢٨). د. نورهان الشيخ، كيف ترى قيادات الكرملين علاقات روسيا بالدول العربية؟، على الرابط: http: / /www.ru٤arab.ru /cp /eng.php

(٢٩) محمد الصويغ، الموقف الروسي من الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، اليوم الإليكتروني، ٣/ ٩/ ٢٠٠٣، العدد ١١٠٣٧.